ثانيا: النظريات النيوكلاسيكة في التجارة الخارجية.

تمهيد: رأينا من خلال عرضنا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية أنها لا تقدم تفسيرا كافيا لقيام التجارة الخارجية بين الدول، حيث تقر هذه النظرية بأن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة، وأن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الدولية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد لآخر، وأن أكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة التي يتميز فيها نسبيا، ولكن هذه النظرية لم توضح لنا لماذا تختلف النفقات النسبية أو معدلات التبادل الداخلي بين السلع من بلد لآخر، وبتعبير آخر فإن هذه النظرية تبين لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لماذا تقوم هذه التجارة. ومن ناحية أخرى فإن التحليل الكلاسيكي والقائم على أساس أن معدلات المبادلة تتم في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعوامل الإنتاج هو تحليل يتسم بضيق الأفق كما أنه لا يتماشى مع الواقع، ذلك أن التبادل التجاري بين الأمم لا يتم على هذا الأساس وإنما باستخدام الأثمان النقدية، ومن ثم فإن هذا التحليل لا يتماشى مع نظرية الثمن، سواء في ذلك ثمن المنتجات أو ثمن عوامل الإنتاج[1].

وكان أول من لاحظ هذه الانتقادات وحاول تلافيها هو الاقتصادي السويدي"إلي هكشر"(E.Hecksher)[2] ومن بعده تلميذه " برتل أولين"(B.Ohlin)[3] وفقا لتحليل هذين الاقتصاديين فقد تم إدخال التحليل الاقتصادي الحديث لنظرية تحديد ثمن التوازن وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق في نظرية التجارة الخارجية، ومن ثم الاعتماد في تحليل جانب العرض على فكرة دوال الإنتاج ذات النسب المتغيرة من العناصر الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع المختلفة، وكذا الاعتماد في جانب الطلب على منحنيات السواء، التي تعبر عن رغبات المستهلكين و أذواقهم في طلبهم على السلع المختلفة، ويتأثر هذا الطلب بمستوى دخول الأفراد وهو ما يتوقف بدوره على ما يملكونه من عناصر الإنتاج وأثمان تلك العناصر.

1/ فروض وجوهر النظرية- هكشر.أولين-

1-1- فروض النظرية: تعتبر الفروض التي أقيمت عليها النظرية نتاج مساهمة المفكرين معا-هكشر-أولين- باعتبار أن أولين قد تبنى تفسير هكشر لاختلاف النفقات النسبية لأنه يعطي جانب العرض على المستوى الكلي وقام بتنقيحه ثم أضاف تفسيرا يخص جانب الطلب أيضا، وتتمثل هذه الفروض فيما يلي[4]:

أ/ اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان كنتيجة طبيعية للاختلاف في درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر.

ب/ أن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج، أي اختلاف دوال الإنتاج للسلع المختلفة.

ج/ أذواق المستهلكين، حيث هي التي تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة.

د/ الظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج، حيث أن هذه تؤثر على دخول المستهلكين ومن ثم على حجم طلبهم.

ومن خلال الفرضيتين الأخيرتين(ج) و(د)، يصل أولين إلى نتيجة أساسية مؤداها أن تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة هو بمثابة شرط أساسي لصحة النظرية، أو بعبارة أخرى أنه شرط أساسي لتفسير الأسعار النسبية للسلع على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

1-2-جوهر النظرية: ترجع نظرية هكشر- أولين السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى الاختلاف في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ما بين البلاد المختلفة. فهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية، ويؤدي هذا بدوره في ظل الفرض الثاني الأساسي للنظرية وهو إنتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الإنتاج إلى اختلاف الأسعار النسبية للسلع بين البلدان المختلفة ومن ثم قيام التجارة الدولية فيما بينها، وطبقا لهذا الفرض فالسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض، وسلع ذات كثافة في رأس المال وسلع أخرى ذات كثافة في عنصر العمل، وعلى ذلك فالبلاد الغنية بعنصر الأرض ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة بهذا العنصر، والبلاد الغنية بعنصر رأس مال تكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة به، والبلاد الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع المكثفة بعنصر العمل. ومنه فالتجارة الدولية سوف تقوم على أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين البلاد المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة،

---

[1] / جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص37.

[2] E. Heckscher: The effect of foreign Trade on The distribution of income, in Ekonomisk Tidskrift, vol:211919.

[3] B. OHLIN: Interregional and international Trade, havard University, 1933.

[4] / أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله: مرجع سابق الذكر، ص 98/93

ومن هنا سميت النظرية"بنظرية نسب عناصر الإنتاج"[5]. كما أن أولين (B.ohlin) قد أضاف شرطان أساسيان لهذا وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان،وكذا ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة،حيث لاحظ أنه حتى لو تساوى بلدان تماما من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج فيهما، إلا أنه من الممكن مع ذلك أن تقوم التجارة الخارجية بينهما وأن تكون هذه التجارة مفيدة لكلا البلدين،وذلك طالما أنه من الممكن بالرغم من هذا أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج بين هذين البلدين وبالتالي اختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فيما بينهما، وذلك بسبب الاختلاف في حالة الطلب من بلد لآخر، وأن حالة الطلب هذه قد تختلف بسبب اختلاف أذواق المستهلكين في كلا البلدين أو بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما، أو لغير ذلك من الأسباب.[6]

وكنتيجة لهذا التحليل يمكننا أن نقول بأن هذه النظرية تقول بأن التخصص الدولي يتم على أساس الوفرة لعوامل الإنتاج، وأن التبادل الدولي ما هو إلا عملية مبادلة عناصر متوفرة مقابل عناصر نادرة بصورة ضمنية، والتي تعكسها حركة السلع ما بين البلدان على اعتبار أن عوامل الإنتاج ثابتة ولا تنتقل فيما بين البلدان، بينما هذه الحركة تعكسها عملية انتقال السلع على المستوى الدولي.

2/ تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج.

إن نظرية هكشر أولين تنطلق من فرض ثبات كميات العناصر في كل من البلدين، وتذهب إلى أن كل بلد سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلعة المكثفة بعنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا، وطبقا للمعطيات من عناصر الإنتاج يكون ثمن العنصر الأكثر وفرة منخفضا نسبيا، وثمن العنصر النادر مرتفع نسبيا، إلا أن قيام التجارة الخارجية سوف يزيد من الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة ويقلل من الطلب على عنصر الإنتاج النادر نسبيا، وهو ما سوف يترتب عنه اتجاه ثمن العنصر الوفير إلى الارتفاع، واتجاه ثمن العنصر النادر إلى الانخفاض. ولما كانت أسعار المنتجات محل التبادل الدولي سوف تتساوى في مختلف البلدان أطراف التبادل، فإن سيادة ثمن واحد لكل من السلعتين في كل من البلدين سوف يضمن سيادة ثمن واحد لكل من العنصرين فيهما[7].

ولكن الملاحظ أن التجارة الخارجية لن يكون من شأنها تحقيق مساواة تامة بين أثمان مختلف عناصر الإنتاج في مختلف الدول أطراف التبادل، ومن ثم تكون هذه التجارة بديلا جزئيا فقط وليست بديلا كاملا لانتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، ويمكن للاختلاف الذي سيستمر في الوجود ما بين أثمان عناصر الإنتاج في مختلف الدول حتى بعد قيام التجارة الحرة بينهما أن يؤدي إلى أن تنقل عناصر الإنتاج من دولة لأخرى. وإذا كانت قدرة العمل على التنقل محدودة إلى حد ما فإن قدرة رأسمال تكون أكبر، وسيؤدي هذا التنقل لعناصر الإنتاج إلى نوع من التقارب في عرضها بين مختلف الدول، كما سيسهم في تقارب نفقات إنتاج مختلف السلع فيما بين الدول وهكذا سيتسبب الاختلاف الذي سيستمر في الوجود في أثمان عناصر الإنتاج بالرغم من وجود تجارة خارجية حرة في تفسير الصورة التي كانت عليها وفرة تلك العناصر في مختلف الدول. لكنه يلاحظ أن هذا الانتقال لا يمكن أن يكون كاملا، بحيث تتساوى كل البلدان في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، إلا أن يكون بديلا غير كامل عن انتقال المنتجات بين الدول تماما كما أنه لا يمكن لانتقال المنتجات إلا بديلا غير كاملا عن انتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى[8].

إلا أن تعادل أسعار عناصر الإنتاج تعادلا تاما قد شد انتباه فريق آخر من الاقتصاديين وفي مقدمتهم " P. A.SamuelSon "[9] و" A .P .Lerner "[10]، فطبقا لنظرية تساوي أسعار عناصر الإنتاج التي صاغها هذان الاقتصاديان كل منهما مستقل عن الآخر، فإن التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج ممكن الحدوث إذا توافرت الشروط الإضافية التالية[11] :

- تؤدي التجارة الخارجية إلى التعادل المطلق والنسبي لأسعار عناصر الإنتاج طالما أن أطراف التبادل الدولي لم تصل بعد إلى مرحلة التخصص الكامل لإنتاج أي من السلعتين(س.ص).

- إذا كانت الفروق ضئيلة بين نسب توافر عناصر الإنتاج، فإن التبادل الحر للسلع والخدمات يقوم بدور البديل الكامل لحركة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول.

---

5 / Jean – louis Mucchielli: Principes d'économie Internationale, Ed.Economica, Paris 1985, P112

6 / زين العابدين ناصر وصفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، مصر 1997، ص 153.

7 / أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله: مرجع سابق الذكر، ص 103.

8 / حازم الببلاوي: مرجع سابق الذكر، ص 75.

9 /P. A. Samuel Son: International Trade and the equalization of factor prices, in Economic journal, 1948.

10 /A. P. Lerner: Factor prices and international Trade, in Economica, london, 1952.

11 / سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق الذكر، ص150

وغنى عن البيان أن صحة هذه الشروط الإضافية تتطلب في الوقت نفسه التوافر الكامل للفروض الأساسية لنموذج نسب عناصر الإنتاج، وعليه غياب أحد هذه الفروض يحول دون انطباق النظرية على النحو الذي صاغه كل من سامولسن وليرنر.

3/ اختبار نظرية هكشر-أولين عمليا.

منذ صياغة النظرية في الثلث الأول من القرن العشرين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومدى واقعية فروضها، حيث أن النتيجة الأساسية للنظرية هي أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين من عناصر الإنتاج سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة في استخدام هذا العنصر، ويقوم باستيراد السلع الكثيفة في استخدام عناصر الإنتاج التي تتوافر في الدول الأخرى بدرجة أكبر نسبيا.

ومن أبرز الاختبارات التي أجريت على النظرية، تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف (W.léontief)[12] لأول مرة سنة 1953، حيث استخدم فيها جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات (رأس المال/ العمل) أي(K/L) في بعض صناعات التصدير الهامة وفي بعض الصناعات الهامة التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة وقد تم حساب معدلات رأس المال/ العمل للدلالة على درجة كثافة العنصرين وذلك وفق ثلاث خطوات هي[13]:

أ/ تم حساب رأس المال الجديد(K) اللازم لبناء طاقة صناعية كافية لإنتاج ما قدره مليون دولار في السنة في كل من صناعات التصدير والصناعات المنتجة لسلع بديلة للواردات.

ب/ تم حساب كمية العمل (مقدرة بالأيام) اللازمة لإنتاج ما مقداره مليون دولار في السنة لنفس الصناعات المذكورة.

ج/ بالربط ما بين معامل رأس المال بمعامل العمل، يتحدد معامل (رأس المال/ العمل) بالنسبة للصناعات محل الدراسة في حدود إنتاج ما قيمته مليون دولار سنويا.

والجدول التالي يبين ذلك:

	صناعات التصدير	بدائل الواردات
كمية رأسمال (K)	2.550.780	3.091.339
كمية العمل(L)	182.313	170.004
رأسمال/العمل(K/L)	14	18

ومن الجدول يتضح أن وحدة الصادرات تحتاج إلى حوالي 14ألف دولار من رأس المال لكل عامل، بينما تحتاج وحدة الواردات من السلع المنافسة إلى 18 ألف دولار، وهو ما يوضح أن صادرات الولايات المتحدة هي سلع كثيفة العمل وواردتها من السلع المنافسة هي مكثفة بعنصر رأس المال. وبذلك استنتج ليونتيف أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في العمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، ويستطرد بذلك الرأي الشائع أن اقتصاد هذه الدولة يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأسمال مقارنة بعنصر العمل، وأثبت خطأه، وهو ما عرف بمتناقضة ليونتيف.

والسؤال المطروح هو: هل معنى هذا أن نظرية هكشر- أولين خاطئة ؟

الحقيقة أن هذه النظرية صحيحة منطقيا لكنها لا تنطبق عمليا، حيث نجد أن النظرية حاولت أن تعطي تفسيرا للنظرية الكلاسيكية لكنها خرجت عليها، فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول والتي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ترجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة، فإن المدرسة النيوكلاسيكية إنما ترجع السبب إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ومدى وفرتها النسبية لديها، والفرق بينهما كبير، فالأولى ترجع الخلاف إلى اختلاف أساليب الإنتاج المستخدمة بين الدول المختلفة أي إلى التفاوت في مستوى الإنتاجية، أما النظرة الثانية فإنها ترى العكس، أي أن أساليب الإنتاج واحدة ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، وعموما يمكن القول أن النظرية توفر أساسا علميا لإدراك وفهم التبادل الدولي للسلع، إلا أنها تبقى نظرية تجريدية إلى حد ما بالنظر إلى الفروض التي قامت عليها.

---

[12] / صدرت دراسة المؤلف في كتاب نشر سنة 1953 بعنوان:
W. Leontief: Domestic production and foreign Trade, the American capital position Re-examined, in economica intrernationale,1953 .

[13] / أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله: مرجع سابق الذكر، ص 112.

4/ تقييم نظرية هكشر-أولين.

إن أحد النتائج الهامة لنظرية التجارة والذي غالبا ما يتم تجاهله هو أن الميزة النسبية تقارن النسب داخل الدولة مع بعضها البعض، فنحن لا نقارن صناعة النسيج الجزائرية مع صناعة النسيج الفرنسية، وإنما بصناعة أخرى جزائرية. كما أن هناك استنتاج آخر هام هو افتراض أن التجارة ستقوم بتحويل عناصر الإنتاج من استخدام لآخر، وهو لا يعني تعطيل أحدهما ولكن إعادة توزيع هذه الموارد لأغراض أخرى، وبعبارة أخرى فهو لا يعمل في ظل التشغيل الكامل (كفرض)، ونحن نعلم أنه من وجهة النظر العملية فإن الموارد التي يتم تعطيلها لا تنتقل على الفور إلى أعمال إنتاجية أخرى. حتى ولو أن جزءا كبيرا من عناصر الإنتاج يمكن أن ينتقل على الفور إلى أعمال أخرى بحيث يظل الاقتصاد مستفيدا من الكفاءة في الإنتاج على الرغم من تعطيل بعض الموارد يتبقى جزء رئيسي يختص بالموارد غير القابلة للانتقال، مما يبرز الحاجة إلى مجموعتين من السياسات هما[14]:

- سياسات اقتصادية كلية تؤكد على المستويات العالية من التشغيل.
- مجموعة من الإجراءات بهدف التوصل إلى إعادة توزيع للموارد، بالإضافة إلى التعويض عن الموارد المعطلة بصورة أسرع من أجل تحقيق الكسب للمجتمع.

فضلا على أن النظرية تنقصها العناصر الديناميكية وتعتمد بدرجة كبيرة على فروض المنافسة الكاملة وتجانس المنتجات والموارد، من هنا يمكننا تقديم بعض النقائص وتوضيح القصور في النظرية في النقاط التالية:

1- تفترض النظرية أن نسب عناصر الإنتاج ثابتة، في حين أن السياسات الوطنية للتنمية تؤدي في المدى الطويل إلى تغيرات في الهيكل الإنتاجي والتي سوف تغير من نسبة عوامل الإنتاج، وهو ما يتنافى مع فكرة التخصص في الإنتاج حسب العنصر المتوفر .

2- إن تطور نسب التبادل يعارض النظرية، حيث مازالت هذه النسب تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار السلع المصنعة المصدرة من طرف الدول المتقدمة وانخفاض أسعار السلع للمواد الأولية المصدرة من طرف الدول النامية.

3- تهمل النظرية نفقات النقل وتأثيرها على توطن الإنتاج في بلد دون آخر.

4- لا تفرق النظرية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة حسب فرضية تساوي الهيكل الاقتصادي بين البلدين، والملاحظ هو وجود تفاوت كبير في قدرة ومرونة الاقتصاديات المتخلفة على التكيف.

5- يغلب على النظرية الطابع السكوني، فهي لا توضح ديناميكية التطور فما يعتبر ميزة نسبية اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في المستقبل.

6- تفترض النظرية وجود منافسة كاملة في السوق العالمي في جميع السلع، وهو ما يعني أنه في مقدور البلد الذي يتخصص أن ينتج ويصرف أي كمية من السلع التي يشاء في السوق العالمي عند سعر ثابت، لكن الوضع على خلاف ذلك بالنسبة لمعظم البلدان النامية حيث لا تستطيع زيادة صادراتها مع ثبات سعرها بسبب تراجع الطلب عليها، وهو ما يعني أن زيادة الصادرات على أساس ميزة نسبية وإنتاج بدائل للواردات هو اختيار غير ممكن عمليا.

إضافة إلى ذلك فإن النظرية تغفل ما يعرف بمفهوم الميزة النسبية المكتسبة والمرتبطة بالظواهر الآتية:

- الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأسمال البشري (عنصر العمل الماهر).
- اقتصاديات الحجم الداخلي، وهي المصدر المرتبط بتحليل ظاهرة تزايد الغلة التي تنشأ عند حدوث تغير في نطاق المشروع والمتعلق بزيادة كميات العناصر الإنتاجية المستخدمة لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمشروع كنتيجة لاتساع نطاقه وبالتالي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.
- التكنولوجية وما تولده من اختراعات وتجديدات تؤدي إلى اكتساب بعض الدول لميزة نسبية مؤقتة تظل محتفظة بها لفترة زمنية معينة.

وبالرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة لنظرية (هكشر.أولين)، إلا أنه لا يمكن تجاهل مدى مساهمتها في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي وتحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية. وهي تعتبر بمثابة نقطة انطلاق وقوة دفع لظهور نظريات حديثة متنوعة حاولت في معظمها تجنب الهفوات والنقائص التي بنيت عليها هذه النظرية، واعتماد فرضيات سليمة وأكثر واقعية حتى تتمكن من تقديم تفسير سليم لأسباب قيام التجارة الدولية ومحدداتها واتجاهها، مع التركيز على طبيعة السلع التي تدخل في التجارة الدولية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار لجانب الطلب كعنصر محدد للتجارة وكذا العامل الديناميكي أي الزمن ومزايا الاحتكار التكنولوجي ومالها من دور هام في تحديد اتجاه التجارة الدولية، وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال نظرية المناهج التكنولوجية.

---

[14] / زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 70.

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

لقد شهدت النظرية البحتة في التجارة الدولية تطورا كبيرا ابتدءا من عقد الستينات من القرن العشرين في إطار المحاولات الرامية لحل لغز ليونتيف الذي فجر مشكلة التناقض الكبير بين منطقية التحليل الاقتصادي المبسط الذي عرضه هكشر أولين في نسب توافر عناصر الإنتاج في سياق تحليله لنمط وشروط التجارة الدولية، وبين متطلبات وحقائق الواقع الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين وقد اتخذت هذه المحاولات اتجاهين رئيسيينهما:

أما الأول فكان يهدف إلى هدم نموذج هكشر أولين ومعه كافة النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية من جانب العرض.

أما الثاني فكان يضم مجموعة من المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتيف من خلال تطوير نموذج هكشرأولين ومعه جميع النماذج الكلاسيكية من خلال إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها واعتماد فروض أخرى أكثر واقعية وانسجاما مع الواقع .

ومن خلال هذا سوف نركز تحليلنا ودراستنا على الاتجاه الثاني الذي أعاد بعث النموذج النيوكلاسيكي وأضفى عليه نوعا من الواقعية في الفروض وأعتمد عنصر الزمن وركز على جانب الطلب وكذا التطور التكنولوجي وما يحدثه من ميزات نسبية مكتسبة تتيح للبلد القدرة على إنتاج وتصدير السلع إلى حين ظهور بلدان أخرى مقلدة له، وهو ما اصطلح على تسميته بنظرية المناهج التكنولوجية.

1/ طبيعة الاتجاهات الحديثة في نظرية التجارة الدولية.

كما رأينا من خلال دراسة نموذج هكشر.أولين فإنه بني الميزة النسبية على أساس اختلاف درجة الوفرة لعوامل الإنتاج بين مختلف الدول، وبعد الاختبارات التجريبية التي أقيمت على النظرية خاصة الدراسة التي جاء بها ليونتيف، تبين أن هناك خلل ما يشوب النظرية خاصة في جانبها التطبيقي بالنظر إلى طبيعة الفروض التي ينبت عليها، وهنا ظهرت وجهتا نظر متعارضتان هما:

- **وجهة النظر الأولى:** وتهدف إلى هدم نموذج هكشر.أولين في نسب عناصر الإنتاج ومعه بالتالي كافة النظريات الكلاسيكية التي حاولت تفسير قيام التجارة الدولية ونمطها وشروطها في جانب العرض، وحاولت إقامة نموذج بديل يرتكز على فرضيات أكثر واقعية وتماشيا مع حقيقة التبادل الدولي. وتشتمل وجهة النظر هذه على المناهج الرئيسية الثلاثة التالية:

1- الدراسات التطبيقية التي أجراها الاقتصادي منهاس[15](B.S.MENHAS):

جاءت لإثبات قابلية كثافة دوال الإنتاج بالانعكاس بمعنى أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكنها أن تصبح بعد مستوى معين من الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج دالة كثيفة رأس المال، وبالتالي يتبدل نمط الصادرات من سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال، وينعكس هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل، وفي هذه الحالة يتم حل لغز ليونتيف من خلال هدم الأساس الذي يعتمد عليه نموذج هكشر أولين في تحديد نمط التجارة الخارجية، فطبقا لهذه النظرية أي قابلية دوال الإنتاج للانعكاس فإنه يصعب القول بأن هناك نمط واضح ومحدد ودائم للتجارة الخارجية لأي دولة من الدول المشتركة في التبادل الدولي[16].

2- الدراسات التطبيقية لتحليل هيكل الحماية التجارية لأي اقتصاد وطني لإظهار مدى التحيز القائم والمتجه صوب الصناعات الوطنية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، وفي ضوء هذه الدراسة يصبح في الإمكان تفسير لغز ليونتيف من خلال التوصل إلى تحيز هيكل الحماية التجارية الأمريكية لصالح الصناعات كثيفة العمل، ومحاباتها بالتالي على حساب الصناعات كثيفة رأس المال، وهو ما يبرز بالتالي غلبة السلع كثيفة العمل في هيكل الصادرات الأمريكية، وغلبة السلع كثيفة رأس المال في وارداتها نتيجة لغياب الحرية التامة للتجارة الخارجية، وهو ما يوضح هدم أحد الأركان الأساسية لمجموع النظريات البحتة في التجارة الدولية.

3- الدراسة التي جاء بها الاقتصادي ليندر[17](S.B.LINDER) حول تشابه هيكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها فيما بينها من ناحية، والدول النامية من ناحية أخرى، كمحاولة أخرى لحل لغز ليونتيف عن طريق هدم نموذج هكشر.أولين في نسب عناصر الإنتاج. وتتجه هذه النظرية إلى محاولة إثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض في تفسير ظواهر التبادل الدولي وأن الأصح هو

---

* صدر للمؤلف كتاب جاءت فيه دراسته بعنوان:

B.S.MINHAS: An international comparison of factor costs and factor use, North Holland publishing company, Amsterdam 1963.

16 / سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق الذكر ،ص182.

17 / ظهرت دراسة للمؤلف بعنوان:

S.B.Linder: An Essay on trade and transformation, Almquist and Wicksell, Stockholm, 1967.

الاعتماد على جانب الطلب. وتغير هذه النتيجة بطبيعة الحال من طبيعة التحليل الاقتصادي المستخدم، حيث يتم الأخذ بالتحليل الديناميكي بدلا من التحليل الإستاتيكي (الساكن) الذي تعتمد عليه المدرسة الكلاسيكية في تحليلها لظواهر التبادل الدولي[18].

وتمثل هذه النظريات محاولة ثالثة لحل لغز ليونتيف عن طريق هدم أحد الأعمدة الرئيسية لنموذج هكشر.أولين وغيره من النظريات الكلاسيكية، وهي النظريات التي تبني تحليلها للظواهر الاقتصادية على أساس أن العرض هو المتغير الاقتصادي المستقل، وأن الطلب هو المتغير التابع، وتعكس نظرية ليندر هذا الحال وترى في الطلب هو المتغير الاقتصادي المستقل وفي العرض متغيرا اقتصاديا تابعا.

- **وجهة النظر الثانية:** وتضم مجموعة المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتيف من خلال تطوير نموذج هكشر أولين ومعه بقية النظريات الكلاسيكية الأخرى الرامية إلى تفسير التجارة الخارجية من جانب العرض. وهو ما يعني أن هذا التيار يتفق مع نظرية هكشر أولين في أن تفسير التجارة الخارجية يقف على اتخاذ جانب العرض متغيرا اقتصاديا مستقلا والطلب متغيرا تابعا. إلا أن هذه المناهج تعمل على إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها نموذج هكشر أولين، والأخذ بفروض أخرى أكثر واقعية وانسجاما مع حقائق الواقع الاقتصادي العالمي، خاصة بعد الثورة التكنولوجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ويضم هذا الاتجاه المناهج والنظريات التالية:

1- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: والتي تعرف أيضا باسم نظرية رأس المال الإنساني أو البشري، وتسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة. وقد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي كيسنغ[19] (D.B.Keessing) سنة1961، حيث أثبت أن العمل غير متجانس وأوجد ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط، حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و14 بلدا، وجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات. وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي وأوضح كيسنغ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة وارتباط وثيق بين النفقات المتخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية[20]، وهو يعني أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت القدرة التقديرية للقطاع أو المؤسسة والعكس صحيح والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحضى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل أي الذي يتم الإنفاق عليه وهو بالتالي يدخل في رأس المال العام للدولة، ومنه إذا جمعنا رأس المال البشري مع رأس المال المادي في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن صادراتها في النهاية هي كثيفة رأس المال، **وهو ما يسمح بقلب لغز ليونتيف وتصحيح نموذج هكشر أولين** في نسب عناصر الإنتاج.

2- منهج اقتصاديات الحجم: يشكل هذا المنهج في تفسير التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنموذج هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية.[21]

وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة (ذات السوق الداخلي الصغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) في جانب آخر عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية. فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة أو الوسيطية وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع والسلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول لأخرى.

من هنا يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا وانجلترا وايطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق

---

[18] / سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق الذكر ،ص183

[19]/ D.B. KEESSING: The impact of research and dev .on us-trade. Journal of political Economy. fev 1962.

[20] /André GREJEBINE: la nouvelle économie internationale, éd PUF ,Avril 1982 ,P 29.

[21] / سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر، 2003، ص 206.

الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، أسبانيا، واليونان ودول أخرى في جانب آخر. وبالتالي فإن نظرية اقتصاديات الحجم تبين أن وفورات الإنتاج الكبير تشكل مصدرا لاختلاف النفقات النسبية وبالتالي قيام التجارة الخارجية، من هنا يمكن حل لغز ليونتيف من خلال توسيع دائرة المصادر المؤدية إلى اختلاف المزايا النسبية بدلا من التركيز على عامل واحد فقط وهو عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كما قام بذلك هكشر.أولين في نسب عناصر الإنتاج.

3- النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية: تعتبر هذه النظرية كمحاولة جادة وأكثر اقترابا لحل لغز ليونتيف، بحيث نجدها تتفق مع النظريات البحتة في التجارة الخارجية في أن المدخل الأساسي لتحليل نمط وشروط التبادل الدولي لا زال يقبع في جانب العرض، وأن الأمر يتطلب فقط إعادة النظر في غالبية الفروض التي ارتكز عليها النموذج الأساسي المقدم من طرف هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج.

وفق هذا المنطق فقد أدخلت النظرية التكنولوجية تعديلات جذرية على كافة الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، وأحلت محلها فروضا جديدة مخالفة لفروض النماذج السابقة وتعتبر هذه الفروض أكثر واقعية ومتماشية مع حقائق الاقتصاد العالمي، مثل مشكلة النمو والتنمية الاقتصادية، وإدخال قضية الدول الآخذة في النمو في التحليل الاقتصادي، وتسليط الضوء على طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الطبيعة الديناميكية للتحليل الاقتصادي. يضاف إلى ذلك أن هذه المنهجية الجديدة التي اختارتها النظرية التكنولوجية أظهرت المصادر المتنوعة لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة، والتي تشكل الإطار المناسب لتحليل التجارة الخارجية في ظل شروط قانون النفقات النسبية المكتسبة[22]. ولقد أمكن لهذه النظرية استنادا إلى هذا القانون تحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية غير النمطية، والمعروف اصطلاحا بسلع دورة المنتج، أي السلع كثيفة التكنولوجية، وتركت بالتالي تفسير ظاهرة التجارة الخارجية في المنتجات الأولية (سلع ريكاردو)، والمنتجات الصناعية النمطية (سلع هكشر أولين) لأدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في الفكر الكلاسيكي. ونظرا لأهمية هذه النظرية والدور الذي لعبته في حل لغز ليونتيف وتدعيم وتطعيم نموذج هكشر أولين فإننا سوف نقوم بدراستها وتحليلها حتى نبين جوهر الاختلاف في الفروض الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية مقارنة مع نظرية هكشر.أولين والنظريات الكلاسيكية.

2/ طبيعة وفروض النظرية التكنولوجية: لعله من المفيد في مستهل تحليلنا للمناهج التكنولوجية التي تتكون منها هذه النظرية في تحليل دراسة الاقتصاد الدولي المعاصر أن نوضح ما هي طبيعة هذه المناهج.

2-1- طبيعة المناهج التكنولوجية: بصفة عامة يمكن القول بأن المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية تشرح وتفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية، هذه التغيرات التكنولوجية تأخذ إما شكل اختراع أو شكل تجديد، ويترتب على هذا اكتساب الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساسا إلى السوق الداخلي، ومن نتيجة ذلك أيضا قيام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلعة إلى الأسواق الخارجية لتمتعها بمزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية ظرفية والتي تعرف باسم (الفجوة التكنولوجية)[23].

وتدافع هذه الدراسة عن قدرة المناهج التكنولوجية على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول في السلع كثيفة التكنولوجية خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي، نظرا لما تتضمنه هذه المناهج من العناصر والأفكار التي اشتملت عليها غيرها من النظريات الأخرى وفي مقدمتها نظرية ليندر في تشابه الدخل أو التفضيل، نظرية رأس المال البشري لـ(كيسنغ)، ونظرية اقتصاديات الحجم، ويمكن أن نبرهن على صحة هذا الرأي من خلال النقاط التالية[24]:

* تؤكد كلا من المناهج التكنولوجية ومنهج رأس المال البشري على الدور الهام الذي يلعبه عنصر العمل الماهر في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، والإختلاف الأساسي بينهما يكمن أساسا في مدى تقديرها للدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال المادي في التأثير على نمط التجارة الخارجية بين الدول، إضافة إلى التباين في نوعية التحليل الاقتصادي المستخدم، فمذهب رأس المال البشري يتخذ من التحليل الاستاتيكي منهاجا له، في حين تعتمد المناهج التكنولوجية على التحليل الديناميكي باعتباره محورا متكاملا.

* تحتوي كل من المناهج التكنولوجية ونظرية ليندر في تشابه الدخل أو التفضيل ونظرية اقتصادية الحجم على عناصر مشتركة تتمثل في التأكيد على ضرورة توافر سوق داخلي كاف كشرط ضروري لقيام الصناعات التصديرية، والاستفادة بالتالي من مزايا اقتصاديات الحجم في الدول الصناعية المتقدمة.

---

[22] / لمزيد من الإطلاع أنظر :سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، مرجع سابق الذكر، ص 186.

[23] / ظهرت الدراسة في مؤلف قدمه بوستر بعنوان:

- M.V.POSNER: international Trade and technical change in, oxford economic papers ; n s 1961.

[24] / سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق الذكر، ص 204.

2-2- فروض النظرية التكنولوجية: تعتمد المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي المعاصر على عدد من الفروض الأساسية التي تختلف في مضمونها واتجاهها عن تلك الفروض التي اعتمدت عليها النظريات الكلاسيكية في تحليلها لنمط التجارة الخارجية بين الدول، ويمكن تلخيص الفروض الأساسية لهذه المناهج التكنولوجية على النحو التالي[25]:

أولا: يعتبر تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر الحدود السياسية أمرا مقيدا (خاضع للقيود)، والمعلومات ليست سلعة حرة على النحو الذي افترضته النظريات الكلاسيكية، وإنما هي سلعة مفيدة يتطلب الحصول عليها صرف نفقات، ويسميها الاقتصاديون "نفقة المعلومات".

ثانيا: عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول، وينعكس هذا الوضع في اختلاف الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة. ومضمون هذا أن أنواع التكنولوجية المستخدمة في إنتاج سلعة دورة المنتج ليست شائعة أو معروفة من قبل جميع المنتجين، كما أنها ليست متوافرة في الأسواق العالمية.

وهذه الفرضية تعكس دور التكنولوجية في اكتساب ميزة تنافسية مكتسبة[26] أساسها الاحتكار التكنولوجي، وهو ما يختلف عن ما أوضحه هكشر أولين لمفهوم الميزة التنافسية الطبيعية التي مصدرها الوفرة في عوامل الإنتاج.

ثالثا: دوال الإنتاج ليست خطية وليست متجانسة على النحو الذي قدمته النظريات الكلاسيكية، أي أن الإنتاج في هذا الفكر التكنولوجي يخضع لقانون الغلة المتزايدة.

رابعا: القدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل دوليا، فهذه النظرية (المناهج التكنولوجية) تماشيا مع نظرية رأس المال البشري– تسلم بقدرة رأس المال المادي على التنقل بين الدول، وهو ما يبرر حاليا بدور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعونات التنمية الاقتصادية، وهو ما لا يتماشى مع الفرض الكلاسيكي القائل بعدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال دوليا.

خامسا: حركة التجارة الخارجية تخضع للعديد من القيود التجارية (الجمركية وغير الجمركية) فضلا عن دور نفقة النقل في تحديد أسعار السلع والخدمات الداخلية في إطار التخصص والتبادل الدولي، فالأسواق العالمية الآن يسودها الاحتكار والمنافسة الاحتكارية.

سادسا: لا تستبعد المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس أو تبديل كثافة عناصر الإنتاج في حالة اختلاف مستويات الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في المرحلتين الأولى والثانية لدورة المنتج، أي أنه يصعب القطع في هاتين المرحلتين حول ما إذا كانت سلعة دورة المنتج سلعة كثيفة العمل أو سلعة كثيفة رأس المال عند المستويات المختلفة للأسعار النسبية لعناصر الإنتاج الداخلية في إنتاجها.

سابعا: يأخذ الفكر التكنولوجي من التحليل الديناميكي منهاجا له، وهو ما أتاح الفرصة أمام هذه النظرية لبحث وتحليل أثر التغيرات التكنولوجية على نمط التجارة الخارجية بين الدول.

على ضوء هذا التحليل للفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي يتضح لنا أن الفروض الأساسية التي يقوم عليها هذا التيار تختلف اختلافا جوهريا عن الفروض التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي.

فما هو محتوى نظرية المناهج التكنولوجية، وكيف تفسر التجارة الخارجية بين الدول ؟

3/ تحليل النظرية التكنولوجية.

مما سبق يمكن القول أن التكنولوجية ونظرا لاعتبارات عديدة متصلة بمدى التطور المذهل لهذا العنصر على غرار بقية عناصر الإنتاج (رأس المال، العمل والأرض) والتي تعتبر ساكنة، فالتكنولوجية يمكنها أن تغير من طبيعة العلاقة بين مختلف العناصر الأخرى السابقة الذكر. علاوة على أن هذا العنصر يجعل التوليف بين بقية عناصر الإنتاج المذكورة أكثر إنتاجية، وكما هو الحال بالنسبة لرأس المال البشري، فإن التكنولوجية تعتبر إلى حد ما نتيجة الاستثمار في البحث العلمي، كما أنها ذات صيغة ديناميكية، حيث أن المبادرات والفجوات التكنولوجية تظهر وتختفي طبقا للجهود والنفقات المبذولة في مجال البحث العلمي، على عكس بقية عناصر الإنتاج التي تعتبر ثابتة. وتتكون النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية- طبقا للتعريف الذي قدمه الاقتصادي هاري جونسن"H.G.Johnson"[27] من ثلاث نماذج رئيسية وهي:

- نموذج اقتصاديات الحجم. - نموذج الفجوة التكنولوجية. - نموذج دورة حياة المنتج.

---

[25] / سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 223.

[26] / لمزيد من الاطلاع أنظر: سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 123- 125.

[27] / ظهرت دراسة المؤلف في كتاب بعنوان:

H.G. Johnson: Comparative costs and commercial policy: theory for a developing world economy, Stockholm, wicks ell lectures, 1968.

وبما أنه سبق وأن تطرقنا إلى نموذج اقتصاديات الحجم في المطلب الأول السابق ضمن هذا المبحث، سنحاول ضمن هذا المطلب تقديم بعض التفصيل فيما يخص نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج كونهما يتضمنان العناصر الأساسية التي يتشكل منها نموذج اقتصاديات الحجم.

3-1- نموذج الفجوة التكنولوجية: يركز بوسنر "M.V.Posner" في نظريته هذه على فكرة الاحتكار التكنولوجي،الذي يعطي لبلد ما ميزة نسبية في إنتاج سلع حديثة تسمح له (البلد) من احتكار السوق العالمي لفترة زمنية معينة، وقد أوضح أن الإختراعات والتجديدات التي تتم في بلد معين تكسبه ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجية الحديثة إلى العالم الخارجي، فالاختراع الحديث يؤدي في الواقع إلى نشأة فجوة تقنية (تكنولوجية) لصالح هذا البلد مقارنة مع غيره من البلدان، وتستمر هذه الفجوة مدة معينة قد تقصر وقد تطول. فنطاق هذه النظرية يكمن في أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت موروث عند المنبع في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة. وتتم هذه العملية الأخيرة عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتنشأ به دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول، وتفقد بذلك العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط واتجاه التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من السلع[28].

ومن خلال النظرية نجد أن هناك تفسيرا جديدا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر-أولين، فتلك المزايا لا ترجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج، ورغم هذا فقد ظل النموذج عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي هما:

أولا: لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان حتى ولو كانت متقدمة مثل فرنسا وإيرلندا ؟

ثانيا: ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها ؟

إن الإجابة على هذين السؤالين الهامين كانت تستدعي ظهور تحليل جديد وبحث جديد في هذا المجال، وهو الإنجاز الذي قام به فرنون من خلال نظريته حول دورة حياة المنتج والتي سوف نستعرضها في النقطة الموالية.

3-2- نموذج دورة حياة المنتج: لقد تمكن المفكر الاقتصادي فرنون "R.vernon "من الإجابة على السؤالين السابقين من خلال نظريته المعروفة باسم دورة حياة المنتج. فالواقع أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة تمر حسب هذا المفكر بثلاث مراحل منذ ظهورها للوجود، ويقدمها على النحو التالي:

أولا: مرحلة المنتج الجديد: يتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة، أهمها كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية أي ما يعرف بالبحث والتطوير (R&D)، وكذا توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، إضافة إلى ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة، وهو ما يعرف بالإبداع التكنولوجي، ومن هنا يفترض فرنون أن بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مؤهلا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، ويسود هناك احتكار للسوق من طرف المنتجين نتيجة احتكار التكنولوجية.

ثانيا: مرحلة المنتج الناضج: يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتتحسن نوعيته كما يكتسب مزيدا من التطوير والتنويع، ويلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له، وتنخفض في ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، وظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجية من طرف شركات أخرى. هنا يبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الظهور منها: الاستثمارات الأجنبية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال وكذا تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا.

وهنا تبدأ الشركات الأمريكية صاحبة الاختراع في إنشاء فروع لها في الخارج (الدول المستوردة للمنتوج) سواء كانت دولا صناعية متقدمة كبلدان أوربا الغربية أو البلدان المصنعة حديثا.

ثالثا: مرحلة المنتج النمطي: يرى مفكرو المناهج التكنولوجية أن هذه المرحلة تشهد عددا من التطورات الهامة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلع دورة المنتج خاصة من النواحي التالية:

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول، أي أن التكنولوجية تصبح نمطية.

- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقصة.
- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.
- تشابه ظروف الطلب نظرا لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول.
- يترتب على نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث انعكاس لدوال الإنتاج.

ومن خلال هذا التحليل يخلص(vernon) إلى تقديم تفسير جديد للغز ليونتيف يخالف ما أشرنا إليه سابقا من وجود تفوق بارز في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع الدول الأخرى فالواقع أن الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقة العنصر البشري مرتفعة بالاعتماد على العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين المتخصصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنمطية التي تكون فيها كثافة عنصر رأسمال أعلى نسبيا من كثافة عنصر العمل.

مما سبق يمكننا القول أن تباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية وتباين أثمانها يرجع إلى اختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة وإلى اختلاف ظروف الطلب، إضافة إلى الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج والتجارة في السلع المتمايزة وتقسيم الأسواق...إلخ. إضافة إلى العوامل السياسية هي التي يمكنها تفسير التجارة الدولية.

4/ تقييم نظرية المناهج التكنولوجية:

من خلال التحليل السابق لنظرية المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، يتبين لنا أن هذه النظرية تولي اهتماما أكبر للدور الذي يلعبه الإنفاق على البحث والتطوير(R&D) باعتباره عاملا هاما في تحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية بين الدول المتطورة في سلع دورة المنتج.وعلى أساس هذا تمكنت النظرية من تقديم تفسير جديد لحل لغز ليونتيف استنادا إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من سلع دورة المنتج، ولما كان رأس المال البشري ممثلا في فئة العلماء والخبراء والفنيين والعمال المتخصصون والمهندسون أمرا لا غنى عنه لإنتاج هذا النوع من السلع. فإن ذلك يعد دلالة واضحة على أن الصادرات السلعية الأمريكية تعتبر مكثفة بعنصر رأسمال البشري المؤهل وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه نظرية كيسنغ.

كما عالجت النظرية القصور الموجود في التحليل الكلاسيكي من خلال عدم واقعية الفروض التي قام عليها ومنه محدودية النتائج المتوصل إليها، حيث اعتبرت النظرية أن كل من اقتصاديات الحجم ورأس المال إضافة إلى الإنفاق على البحوث والتطوير مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول.

كما استطاعت النظرية أن تبين وتكشف حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات وتحديد علاقتها بالتجارة الخارجية، إضافة إلى أنها قد راعت الفروق القائمة بين الدول الصناعية الأكثر تقدما والدول الصناعية الأخرى. غير أنه مع كل هذا تبقى لدينا الحاجة إلى معرفة موقع الدول الآخذة في النمو (النامية) من المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية وبالتالي تحديد المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول ومظاهر التخلف النسبي فيها،وفي هذا الخصوص فقد قام الاقتصادي " S.HIRSCH"، - وهو من مؤسسي هذه المدرسة- بتعديلات على نموذج دورة المنتج لإيجاد وتوضيح العلاقة بين الفكر التكنولوجي والدول الآخذة في النمو، واختصر نموذج دورة المنتج- السابق عرضه- إلى مرحلتين فقط، تتضمن المرحلة الأولى سلع دورة المنتج الجديدة، أما المرحلة الثانية فتشمل سلع دورة المنتج الناضجة وسلع دورة المنتج النمطية. وفي دراسة لهذا المفكر طبق فيها نظرية المناهج التكنولوجية بين دول السوق الأوربية المشتركة آنذاك (الإتحاد الأوربي حاليا) ودول الجامعة العربية توصل من خلالها إلى نتائج تؤيد هذه النظرية، أي أن المجموعة الأوربية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج نظرا لوفرة عنصر رأسمال الإنساني وما تتمتع به من تفوق تكنولوجي لإنفاقها الكبير على البحث والتطوير بينما مجموعة الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال(وهي الدول المصدرة في نفس الوقت للبترول) فتتمتع بمزايا نسبية كافية في إنتاج وتصدير سلع هكشر-أولين كثيفة رأس المال المادي، وقطاع واحد فقط يصدر سلع دورة المنتج وهو قطاع البيتروكيمياء، ويرجع ذلك إلى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لهذه الصناعة في حين تتمتع الدول العربية الأخرى المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع ريكاردو أي سلع هكشر-أولين كثيفة العمل غير الماهر نظرا للوفرة النسبية لعنصري الأرض والعمل غير الماهر.